

إطار العمل البيئي
والاجتماعي لعمليات تمويل
المشروعات الاستثمارية

الرصد من قِبَل الغير

مذكرة
الممارسات
الجيدة

الطبعة الأولى
المنشورة في يونيو/حزيران 2018

قام كل من أفشان خواجه (OPSES) وأن - كاترين آرنولد (OPSES) بقيادة عملية الإعداد الشامل لهذه المذكرة المعنية بالممارسات الجيدة مع فريق عمل يضم ليلي شينوفي (استشارية متخصصة في الاستدامة والبيئة)، وإليزابيث سميث (OPSES)، وكولين سكوت (OPSES).

منظمات المجتمع المدني	CSO
إرشادات مجموعة البنك الدولي للبيئة والصحة والسلامة	EHSGs
الجوانب البيئية والاجتماعية	E&S
خطة الالتزام البيئي والاجتماعي	ESCP
إطار العمل البيئي والاجتماعي	ESF
خطة الإدارة البيئية والاجتماعية	ESMP
السياسة البيئية والاجتماعية	ESP
المعايير البيئية والاجتماعية	ESS
الهشاشة والصراع والعنف	FCV
الممارسات الدولية الجيدة في الصناعة	GIIP
مذكرات الممارسات الجيدة	GPN
البنك الدولي للإنشاء والتعمير	IBRD
تمويل مشروع استثماري	IPF
المؤسسة الدولية للتنمية	IDA
منظمات غير حكومية	NGO
الصحة والسلامة المهنية	OHS
وحدة تنفيذ المشروع	PIU
خطة عمل إعادة التوطين	RAP
خطة مشاركة أصحاب المصلحة	SEP
الهدف الإنمائي للمشروع	PDO
المهام والصلاحيات	TORs
الرصد من قِبَل الغير	TPM

الخبير/المتخصص:

شخص لديه أو شركة لديها المزيج الضروري من المهارات والتعليم والخبرة في التحقيق والتقييم والتلخيص وتقديم التوصيات بشأن موضوع معين أو نطاق عمل معين. ويجب أن يضم فريق الخبراء أو المتخصصين الأفراد الذين لهم دراية بالسياق المحلي، بالإضافة إلى من هم على معرفة بمتطلبات البنك الدولي.

الخبير/المتخصص المستقل:

هو الخبير أو المتخصص، سواء أكان شخصاً أم شركة، القادر على تقديم مشورة مهنية وموضوعية ومحايدة دون اعتبار للعمل في المستقبل، مع تفادي أي تعارض مع مهام أخرى أو أعماله الخاصة أو مصالحه الشخصية. وتدعم هذه الاستقلالية موضوعية التقييم البيئي والاجتماعي دون مراعاة للمصالح المكتسبة وبدون سبب للتأثير على نتائج التقييم. وفي ظروف معينة في حال إشراك هذا الخبير في إعداد وتصميم وتنفيذ المشروع (على سبيل المثال، دراسات الجدوى الأولية)، فيجوز الاستعانة به في إجراء التقييم إذا أثبت المقترض على نحو يرضي البنك عدم وجود تضارب في المصالح، وأن الاستعانة بهذا الخبير ستكون مفيدة للتقييم.

خبير مستقل معترف به دولياً:

فرد لديه أو شركة لديها قدر من التعليم والتأهيل والخبرات المتوقعة من أخصائي رفيع المستوى في مجال معين حسب الخصائص والسمات الخاصة بالعمل. وقد يكون الشخص حاصلًا على شهادات وقد يكون عضوًا نشطًا في منظمة مهنية ذات صلة ولديه معرفة موثقة في هذا المجال.

الرصد من قِبَل الغير:

يشير الرصد من قبل الغير إلى: (1) نهج للإشراف الذكي حيث يتعاقد البنك مع وكيل مستقل للتحقق من أن تنفيذ المشروع من جانب المقترض يتوافق مع أحكام اتفاقية التمويل وأن الأداء البيئي والاجتماعي للمشروع يفي بالمعايير المتفق عليها؛ (2) نهج لتنفيذ المشروع حيث يقوم المقترض بالتعاقد مع الغير لتعزيز أنظمة الرصد والتقييم والحصول على بيانات إضافية حول تحقيق التقدم في سير العمل. وعند إجراء الرصد من قبل الغير، يحتفظ البنك بالتزاماته الإشرافية الخاصة به مع جواز نقل تنفيذ أعمال الرصد لوكيل له.

الغير:

الغير (طرف ثالث) هو طرف خارجي للمشروع، وليس مستفيداً مباشراً من المشروع، ولا يمثل جزءاً من هيكل إدارة المشروع. وجرت العادة أن يكون الغير من المنظمات غير الحكومية، أو الأوساط الأكاديمية، أو منظمات المعونة والإغاثة، أو وكالات الأمم المتحدة أو الشركات الخاصة. ولغرض هذه المذكرة المعنية بالممارسات الجيدة، يكون الغير إما خبراء/ متخصصين لديهم خبرة محددة ذات صلة بالمشروع أو من أصحاب المصلحة الذين يتابعون ويرصدون جوانب محددة من أداء المشروع.

المحتويات

1	مقدمة	2
	إطار العمل البيئي والاجتماعي	Error! Bookmark not defined.
2	الرصد من قِبَل الغير (مؤسسة خارجية للقيام بأعمال الرصد)	2
4	القرار المبدئي	4
4	عملية الرصد من قِبَل الغير لتنفيذ مشروع من جانب المقترض	4
	الخطوة 1: تحديد ما إذا كانت أعمال الرصد من قِبَل الغير محبذة	Error! Bookmark not defined.
5	خصائص المشروع	5
6	المنافع والتحديات الرئيسية	6
7	دور البنك الدولي	7
	الخطوة 2: تحديد المهام والاختصاصات	Error! Bookmark not defined.
8	النطاق	8
9	المهام والاختصاصات	9
	الخطوة 3: اختيار الغير (الجهة الخارجية) للقيام بأعمال الرصد والتعاقد معه	Error! Bookmark not defined.
10	الخبراء الخارجيون	10
10	الأفراد مقابل الشركات	10
11	الاستقلالية عن إعداد المشروع	11
12	استقلالية الغير	12
	المشتریات	Error! Bookmark not defined.
13	السرية	13
	الخطوة 4: إدارة برنامج الرصد من قِبَل الغير	Error! Bookmark not defined.
14	الإدارة الفعالة	14
14	الالتزامات المتغيرة	14
14	تواتر أعمال الرصد	14
	الخطوة 5: إعداد التقارير والشفافية	Error! Bookmark not defined.
15	توثيق الاستنتاجات والنتائج	15
15	الشفافية والسرية	15
	3. تعاقد البنك الدولي مباشرة مع الغير لإجراء أعمال الرصد بهدف تحقيق الإشراف الذكي	16
16	أنشطة البنك الدولي المعنية بالرصد من قِبَل الغير	16
17	القدرات أو المهارات المحددة المطلوبة	17
17	التنسيق	17
18	التمويل في حالة تكليف الغير بالقيام بأعمال الرصد لحساب البنك	18
18	الملحق 1: مصادر المعلومات	18
18	الملحق 2: نموذج المهام والاختصاصات الخاصة بأعمال الرصد من قِبَل الغير	18

1. مقدمة

إطار العمل البيئي والاجتماعي

وفق إطار العمل البيئي والاجتماعي، يتيح البنك الدولي نقاط دخول متعددة لإشراك الغير في: (1) مساندة المقترضين في تنفيذ المشروع من خلال تحسين الرصد؛ و(2) مساندة البنك في الوفاء بواجبات تدعيم التنفيذ. وعلى جانب المقترض، فإن الهدف من إشراك أصحاب المصلحة والغير في تنفيذ المشروع هو تحسين الرصد وتحقيق تقدم نحو إحراز الهدف الإنمائي للمشروع، ويتضمن ذلك في الحالات التي تكون فيها قدرة المقترض محدودة لتقييم وإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية أو في حالات الهشاشة والصراع والعنف عندما تكون هناك قيود على الوصول إلى مواقع المشروع بسبب المخاوف الأمنية.

الإطار 1: مذكرات البنك الدولي للممارسات الجيدة

يقدم البنك الدولي حاليًا سلسلة من مذكرات الممارسات الجيدة كي تتوافق مع إطار العمل البيئي والاجتماعي لدعم تنفيذه. ويدور محور تركيز هذه المذكرة حول أعمال الرصد التي يقوم بها الغير لتحسين قدرة المقترض في تمويل المشروعات الاستثمارية. وتم إعداد مذكرة الممارسات الجيدة التي نحن بصددتها في إطار شراكة مع مستشارين متخصصين من داخل البنك الدولي ومن خارجه، وقد تم تصميمها على نحو يسمح بمراجعتها وتحديثها بصفة دورية عندما يكون ذلك ملائمًا. وينبغي قراءة هذه المذكرة جنبًا إلى جنب مع إطار العمل البيئي والاجتماعي، ويشمل ذلك السياسة والمعايير البيئية والاجتماعية (المعايير من 1 إلى 10)، والمذكرات الإرشادية المرفقة.

وتقدم مذكرة الممارسات الجيدة هذه نهجًا تدريجيًا لموظفي البنك الدولي لمساعدة المقترضين للقيام بأعمال رصد من قبل الغير فيما يتعلق بتنفيذ المشروع. وقد تكون المعلومات مفيدة أيضًا للمقترضين الذين يرغبون في الاستفادة بشكل استباقي من أعمال الرصد التي يقوم بها الغير لتحسين أداء المشروع وذلك في الحالات التي لا يُطلب فيها الاستعانة بالغير. وبالتالي، فإن نطاق المذكرة يركز على الحالات التي تتم فيها الاستعانة بأعمال الرصد من قبل الغير بشكل أساسي لمساعدة المقترض.

الرصد من قِبَل الغير

الهدف من الاستعانة بالغير لتقييم وضعية وأداء أحد المشروعات، أو مدى امثاله أو المسائل الناشئة من خلال طرف متخصص هو تقديم وجهة نظر غير متحيزة حول المسألة المعنية أو وضعية المشروع، ورفع توصيات

لغرض إدخال تحسينات، عند الاقتضاء. وتم الاستعانة بأعمال الرصد على نطاق واسع في المشروعات الفنية والهندسية ومشروعات البنية التحتية المادية، وبغرض التحقق من الامتثال المالي أو الالتزام بقواعد المشتريات أو الامتثال للحوكمة والمحاسبة وأعمال المتابع البيئي والاجتماعي الخاص بتنفيذ المشروع. وقد أبرزت أعمال المراجعة والفحص¹ الخاصة بفاعلية الرصد من قبل الغير لمشروعات التنمية أثناء تنفيذها الأثر الإيجابي على أداء المشروع، وتحقيق الأثر الإنمائي في نهاية المطاف.

ويجوز للمقترضين الاستعانة بالغير للقيام بأعمال رصد دعمًا لهم فيما يقومون به من عمل في هذا الشأن بالنسبة للمشروع. وتتضمن المعايير البيئية والاجتماعية للبنك الدولي عدة متطلبات بشأن استعانة المقترض بالغير للقيام بأعمال رصد لاستكمال الخبرات الفنية لدى المقترض. وعلى هذا النحو، تركز أعمال الرصد من قبل الغير في سياق المعايير البيئية والاجتماعية على (1) دور متخصصي الجهات الخارجية (الغير) فيما يقوم به المقترض بشأن تنفيذ مشروع ممول من البنك الدولي، و (2) دور أصحاب المصلحة، ويشمل ذلك المجتمع المدني، لتكملة أنشطة الرصد الخاصة بالمقترض والتحقق منها.

وقد يكون محور تركيز أعمال الرصد من قبل الغير مختلفًا إذا قام البنك الدولي بتكليف الغير بصورة مباشرة لتدعيم قدرته (أي البنك) بشأن رصد المشروعات في الحالات التي ربما يكون من الصعب فيها الوصول لهذه المشروعات. وفي مثل هذه الحالات، تعزز أعمال الرصد من قبل الغير "الإشراف الذكي" من خلال تعزيز وجود البنك الدولي في الميدان ووجود "عيون وأذان له على أرض الواقع" عندما يتعذر على موظفيه القيام بذلك مباشرة² بسبب ارتفاع مستويات المخاوف الأمنية. وعلاوة على ذلك، ففي مثل هذه الحالات، يتم التعاقد مع جهات تقديم خدمات الرصد بموجب إجراءات المشتريات الخاصة بالبنك الدولي. ومن خلال هذا النهج الخاص "بالتنفيذ الذكي"³، يمكن للمقترضين

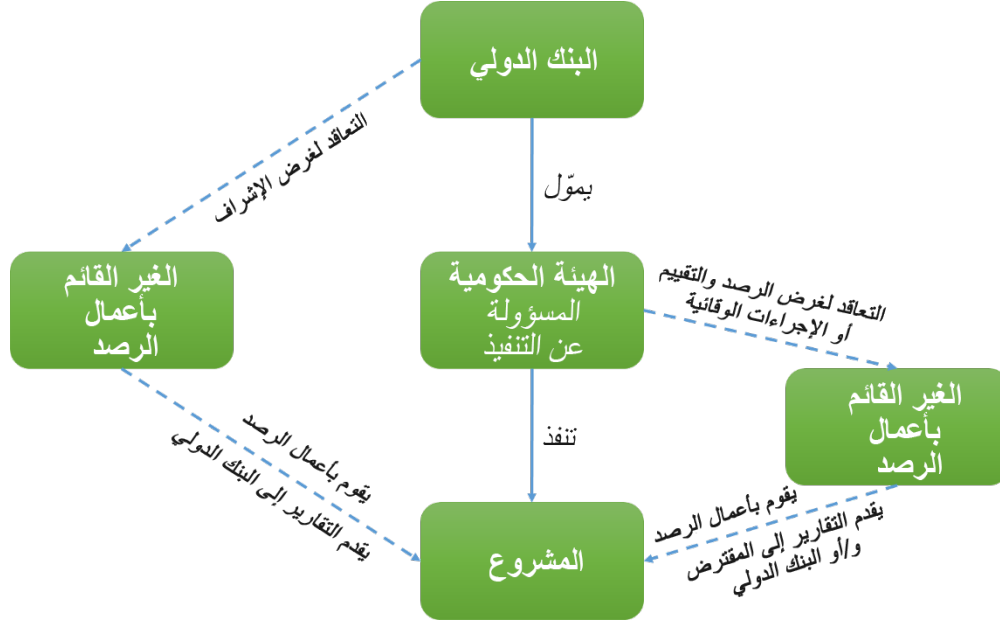
1 انظر الملحق 1 للاطلاع على مصادر المعلومات والأمثلة: "أعمال الرصد الخارجية لمشروعات خطوط الأنابيب في تشاد والكاميرون،" مؤسسة التمويل الدولية، سبتمبر/أيلول 2006؛ "برنامج الرصد من قبل الغير للصندوق الاستثماري لتعمير أفغانستان: تقرير استعراض ومراجعة"، البنك الدولي، 2014.

2 انظر مجموعة البلدان المتأثرة بأوضاع الهشاشة والصراع والعنف (مذكرة عمليات قيد الإصدار) "النهج الخاصة بالإشراف الذكي في المناطق غير الآمنة: أعمال رصد من قبل الغير وأعمال أخرى خلاف ذلك".

3 انظر مجموعة البلدان المتأثرة بأوضاع الهشاشة والصراع والعنف (مذكرة عمليات قيد الإصدار).

الاستفادة من المساعدة والخبرات الإضافية التي يقدمها الخبراء في رصد مسائل بيئية واجتماعية معينة أو برنامج شامل. ويوضح الشكل 1 العلاقة بين البنك الدولي والمقترض وأعمال الرصد من قبل الغير.

الشكل 1. أشكال أعمال الرصد من قبل الغير بالنسبة للبنك والمقترض والمشروع



2. عملية الرصد من قِبَل الغير لتنفيذ مشروع من جانب المقترض

الخطوة 1: تحديد ما إذا كانت أعمال الرصد من قِبَل الغير محبذة

القرار المبدي

تبدأ عملية الرصد من قِبَل الغير بقرار يحدد ما إذا كانت هذه العملية مطلوبة أو على الأقل محبذة. وسيقوم البنك بتحديد الحاجة إلى **أعمال الرصد من قِبَل الغير** في أقرب وقت ممكن أثناء مرحلة إعداد المشروع والتقييم المسبق له. وسيتم تضمين هذا المطلب في خطة الالتزام البيئي والاجتماعي التي تعد جزءاً من الاتفاقية القانونية. وعندما تنشأ مشكلات أو مسائل غير متوقعة بعد الاتفاق على خطة الالتزام البيئي والاجتماعي، قد تحتاج أعمال الرصد من قِبَل الغير إلى مراجعة المعلومات أو الأداء في الأونة الأخيرة، على سبيل المثال متابعة واقعة ما أو حادثة كبيرة.

وتتمثل العناية الواجبة من جانب البنك الدولي في مطالبة المقترض بالاستعانة بأعمال الرصد من قِبَل الغير عند الاقتضاء، ومطالبة المقترض بالتعاون مع الغير لوضع إجراءات وتدابير التخفيف المتفق عليها ومتابعتها. وعندما يقوم البنك الدولي بالاستعانة بأعمال الرصد من قِبَل الغير، يعتمد هذا القرار على إمكانية أن يحظى هذا المشروع بإشراف البنك وقدرة المقترض على رصد المشروع (انظر القسم 3 لمزيد من التفاصيل).

ويتضمن إطار العمل البيئي والاجتماعي متطلبات محددة لأنواع المشروعات وأنواع المسائل التي تتطلب أعمال الرصد من قِبَل الغير لمساعدة تنفيذ جوانب إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية للمشروع. وعلى وجه العموم، قد تحتاج المشروعات المعقدة والمثيرة للجدل والنزاع إلى درجة أعلى من المشاركة من الغير. وسيقوم موظفو البنك الدولي بتقييم كل مشروع وتقديم المشورة إلى المقترض أو الشركاء الآخرين حول المتطلبات، ونطاق العمل، وخطط العمل، وترتيبات الرصد وإعداد التقارير التي تتضمن إشراك الغير. ويلخص الجدول 1 متطلبات أعمال الرصد من قِبَل الغير في المعايير البيئية والاجتماعية.⁴

الجدول 1. يقدم إطار العمل البيئي والاجتماعي ملخصاً للالتزامات بشأن أعمال الرصد والخبرة المستقلة في المعايير البيئية والاجتماعية من 1 إلى 10

المعيار البيئي والاجتماعي 1. تقييم وإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية والآثار المترتبة عليها

- الاستعانة بواحد أو أكثر من الخبراء المستقلين المعترف بهم دولياً للمشروعات عالية المخاطر أو المثيرة للجدل أو التي تنطوي على مخاطر أو آثار بيئية أو اجتماعية خطيرة متعددة الأبعاد (على سبيل المثال، في شكل هيئة استشارية)، وتحديد الغير في خطة الالتزام البيئي والاجتماعي.
- إشراك أصحاب المصلحة والغير مثل الخبراء المستقلين، أو المجتمعات المحلية، أو منظمات المجتمع المدني، لاستكمال أنشطة الرصد الخاصة بالمقترض والتحقق منها والتعاون مع مثل هذه الجهات والغير.

المعيار البيئي والاجتماعي 4. الصحة والسلامة المجتمعية

- الاستعانة بخبراء مستقلين (بصورة منفصلة) ذوي خبرة مناسبة ومعترف بها عندما تكون العناصر الهيكلية أو مكونات المشروع في مواقع عالية المخاطر، بما فيها تلك التي تنطوي على مخاطر الطقس القاصي أو الحوادث التي

⁴ يتضمن إطار العمل البيئي والاجتماعي أيضاً إشارات إلى الغير في أدوار أخرى، ويشمل ذلك الإشارة إلى الغير كأخصائي مستقل لإجراء التقييم البيئي والاجتماعي (المعيار البيئي والاجتماعي 1)، أو كشركات وأرباب أعمال لعمال المشروع (المعيار البيئي والاجتماعي 2)، أو كمهنيين يعملون في تصميم العناصر الهيكلية (المعيار البيئي والاجتماعي 4) أو كخبراء يتم الرجوع إليهم واستشاراتهم عند تقييم شروط خط الأساس للتنوع البيولوجي أو تقييم ما إذا كانت المعوضة مجدية (المعيار البيئي والاجتماعي 6)، أو كخبراء يتم التشاور معهم عند تقييم مواقع التراث الثقافي (المعيار البيئي والاجتماعي 8)، أو كخبراء يقدمون يد العون والمساعدة في تحديد أصحاب المصلحة لدى المقترض (المعيار البيئي والاجتماعي 10). ولا تتناول هذه المذكرة الأدوار التي يقوم بها الغير الخاصة بالممارسات الجيدة نظراً لأنها لا ترتبط حصراً بأعمال الرصد.

تقع ببطء، وقد يؤدي فشلها أو عطلها إلى تهديد سلامة المجتمعات المحلية، مع إجراء أعمال مراجعة في أقرب وقت ممكن في مرحلة إعداد المشروع وطوال مراحل تصميم المشروع وأعمال الإنشاءات والتشغيل وإيقاف التشغيل.

- التعاقد مع خبراء مهنيين ذوي خبرة وكفاءة للإشراف على تصميم وبناء السدود، وتقديم الدعم الإداري لأنشطتها، وتقديم تقرير عن نتائج وتوصيات فريق العمل المعني.

المعيار البيئي والاجتماعي 5. الاستحواذ على الأراضي والقيود المفروضة على استخدام الأراضي وإعادة التوطين القسرية

- تكليف خبراء مهنيين مؤهلين مختصين في شؤون إعادة التوطين في جميع المشروعات التي لها آثار كبيرة على إعادة التوطين القسرية لرصد تنفيذ خطط إعادة التوطين، وتصميم الإجراءات التصحيحية عند الضرورة، وتقديم المشورة بشأن الامتثال لهذا المعيار البيئي والاجتماعي، وإعداد تقارير رصد دورية.
- التكليف بإجراء مراجعة خارجية للتحقق من استكمال الأعمال الخاصة بخطة إعادة التوطين لجميع المشروعات التي لها آثار كبيرة من حيث إعادة التوطين القسرية عند الانتهاء من جميع إجراءات التخفيف بشكل كبير، وذلك من قبل خبراء مهنيين مختصين في إعادة التوطين.
- اتخاذ الترتيبات اللازمة لرصد أنشطة النزوح وإعادة التوطين من قبل الهيئة المسؤولة عن التنفيذ مع الاستعانة بالغير من خبراء الرصد.

خصائص المشروع

سيأخذ قرار طلب القيام بأعمال رصد من قبل الغير في الاعتبار المتطلبات المحددة للمعايير البيئية والاجتماعية، والطبيعة المحددة لنطاق المشروع وآثاره، ودرجة تعقيد المشروع، وأي مخاوف وشواغل من جانب أصحاب المصلحة، وقدرة المقترض على تنفيذ المشروع ومتابعته. ويقدم الإطار 1 أمثلة على خصائص المشروعات الأخرى التي قد تستفيد من أعمال الرصد من قبل الغير.

الإطار 1. خصائص المشروع التي قد تستفيد من أعمال الرصد من قبل الغير

- الأثار المحتملة على الأنواع المهددة بالانقراض من النباتات أو الحيوانات التي تحتاج إلى خبرة متخصصة في هذه الأنواع.
- إصدار شهادات اعتماد الأداء أو النتائج أو التحقق منهما، على سبيل المثال أعمال المراجعة المستقلة.
- حجم القوى العاملة وعلاقتها بالمنطقة المحلية.
- اضطرابات العمالة التي تتطلب رصد منتظمة من قبل متخصص مستقل.
- عدد كبير من التظلمات يتطلب مراجعة مستقلة.
- حادثه تتعلق بالصحة والسلامة تتطلب مشورة خبراء بشأن تدابير التخفيف من آثارها.
- اكتشاف التراث الثقافي أثناء أعمال الحفر (يتطلب ذلك عالم أنثروبولوجيا أو عالم آثار).
- خبير مستقل في التنوع البيولوجي لمراجعة تنفيذ خطة عمل التنوع البيولوجي وتقديم توصيات للإدارة التكميلية.
- مزارع بشأن أعمال عنف بسبب نوع الجنس أو التمييز، مما يتطلب متخصصاً أو جهةً متخصصة.
- رصد المنافع والآثار من جانب المجتمع المحلي.
- القدرة على الوصول إلى مواقع المشروع بسبب مخاوف أمنية أو قيود أخرى.
- تصنيف فئة مخاطر المشروع.
- قدرة المقترض و/ أو وحدة تنفيذ المشروع على رصد المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية للمشروع.
- المبلغ المطلوب لإعادة التوطين واستعادة مصدر كسب الرزق.

المنافع والتحديات الرئيسية

عند اتخاذ قرار بشأن الاستعانة بأعمال رصد من قبل الغير، ينبغي النظر في الفوائد والتحديات (انظر الجدول 2).

الجدول 2 . منافع وتحديات أعمال الرصد من قبل الغير

التحديات	المنافع
<p>التحيز</p> <p>قد يكون لبعض الأطراف الأخرى مواقف خاصة للدفاع عن مسائل معينة ذات صلة بالمشروع، ويجب تحديد هذه المواقف قبل اختيار هؤلاء للعمل المراد القيام به. وفي بعض الحالات، وبغض النظر عن هذه المواقف والآراء، يمكن للمعرفة المقدمة من جانب خبراء أن تجعل الغير إضافة للعمل، على سبيل المثال منظمات المجتمع المدني الصحية التي لديها معلومات تفصيلية حول المشكلات الصحية في منطقة المشروع، أو اختصاصي في علم الحيوان له خبرة خاصة في الأنواع المهددة بالانقراض في منطقة المشروع. وأياً ما كان الأمر، إذا كانت هناك حاجة إلى منظور أكثر حيادية، يمكن أن يؤثر التحيز القوي الفعلي أو المتصور بشكل كبير على نواتج العمل الذي يجري القيام به في الوقت الحالي. ويُعد اختيار القيام بأعمال الرصد من قبل الغير على نحو مناسب أحد أهم العوامل في مصداقية النواتج، وينبغي الاعتراف بأي موقف محدد</p>	<p>التحقق المستقل من المعلومات</p> <p>عندما يكون لدى المقترض آليات داخلية للرصد وإعداد التقارير، تسمح أعمال الرصد من قبل الغير بالتحقق من ملاءمة التدابير لإدارة مسائل وآثار معينة، وتقييم تنفيذ الالتزامات البيئية والاجتماعية، وتحديد نقاط القوة والضعف والتوصية بإدخال تحسينات لتحقيق أهداف المشروع و/أو استيفاء المتطلبات البيئية والاجتماعية.</p>

أو تحيز ما قد يكون كامناً في العمل الذي يجري القيام به في إطار الرصد من قِبَل الغير، وذلك في وقت مبكر في تقرير الرصد.	
<p>فهم المشروع</p> <p>جرت العادة ألا يكون الغير على نفس القدر من الدراية بالمشروع كالمقترض أو البنك الدولي. ومن الأهمية بمكان إحاطة الغير القائم بأعمال الرصد بالمعلومات اللازمة على نحو ملائم وتعريفه بجهات الاتصال وتقديم الوثائق والمستندات ذات الصلة له، وكذلك توفير المساعدة اللازمة للتشجيع على تقديم توصيات واقعية يمكن أن تؤدي إلى إدخال تحسينات في المشروع، عند الاقتضاء.</p>	<p>مساعدة التنفيذ وبناء القدرات</p> <p>في سياق التنمية، ومع الحالات التي تتم فيها ملاحظة الفجوات في القدرات (على سبيل المثال، في مناطق المشروعات الناشئة، أو في الخبرات الجديدة أو الناشئة)، فإن التعامل المتكرر مع خبراء من الغير يلعب دوراً رئيسياً يتعلق ببناء القدرات، سواءً أكان ذلك هدفاً مقصوداً أم لا. ويمكن أن تسهم عملية الرصد من قبل الغير في فهم أهمية المنافع المقدمة من الخبراء الخارجيين من خلال تبادل المعلومات والمعارف بصورة غير رسمية والتوصية بإدخال تحسينات على الأداء البيئي والاجتماعي للمشروع.</p>
	<p>زيادة المصداقية والثقة</p> <p>قد يؤدي وجود الغير القائم بأعمال الرصد على نحو مستقل عن المقترض إلى تحسين مستوى الثقة لدى لأطراف المتأثرة بالمشروع والمتضررة منه ومصداقية النتائج أو ملخص النتائج الذي يتم تعميمه على الجميع.</p>

دور البنك الدولي

سيقوم البنك بتحديد الحاجة إلى أعمال الرصد من قِبَل الغير في أقرب وقت ممكن أثناء مرحلة إعداد المشروع والتقييم المسبق له. وسيتم تضمين هذا المطلب في خطة الالتزام البيئي والاجتماعي التي تعد جزءاً من الاتفاقية القانونية. وعندما تنشأ مشكلات أو مسائل غير متوقعة بعد الاتفاق على خطة الالتزام البيئي والاجتماعي، قد تحتاج أعمال الرصد من قِبَل الغير إلى مراجعة المعلومات أو الأداء في الأونة الأخيرة، على سبيل المثال متابعة واقعة أو حادثة كبيرة. وتتمثل العناية الواجبة من جانب البنك الدولي في مطالبة المقترض بالاستعانة بأعمال الرصد من قِبَل الغير عند الاقتضاء، ومطالبة المقترض بالتعاون مع الغير لوضع إجراءات وتدابير التخفيف هذه ومتابعتها.

الفقرة 58 من السياسة البيئية والاجتماعية

"إن أمكن، وعلى النحو المبين في خطة الالتزام البيئي والاجتماعي، سيطلب البنك من المقترض إشراك أصحاب المصلحة وأطراف خارجية، مثل الخبراء المستقلين أو المجتمعات المحلية أو المنظمات غير الحكومية، لاستكمال معلومات رصد المشروع أو التحقق من صحتها. وسواء أكانت هيئات أخرى أم أطراف أخرى مسؤولة عن إدارة مخاطر وآثار محددة وتنفيذ تدابير التخفيف، سيطلب البنك من المقترض التعاون مع هذه الهيئات والأطراف الأخرى لوضع تدابير الحد من المخاطر والآثار هذه ورصدها".

النطاق

لأغراض هذه المنكرة المعنية بالممارسات الجيدة، يرتبط نطاق أعمال الرصد من قبل الغير دائماً بالمخاطر والآثار البيئية والاجتماعية للمشروع. وقد يكون نطاق أعمال الرصد من قبل الغير ذا طبيعة عامة (على سبيل المثال، رصد الامتثال للمعايير البيئية والاجتماعية وخطه الالتزام البيئي والاجتماعي، أو يكون ذا طبيعة خاصة (على سبيل المثال، أعمال مراجعة الامتثال بشأن التنوع البيولوجي) أو متوسطة إلى طويلة الأجل (على سبيل المثال، رصد تنفيذ خطة عمل إعادة التوطين على مدى عدد من السنوات، انظر الإطار 2).

ويعتمد تواتر أعمال الرصد والجدول الزمني للزيارات الميدانية على عدد من المتغيرات، ويشمل ذلك مرحلة المشروع في دورة حياة المشروع، ودرجة تعقيد المشروع، والآثار، وأي مسائل قد تنشأ أثناء التنفيذ.

الإطار 2: تتضمن الأنشطة المعتادة لأعمال الرصد من قبل الغير ما يلي:

- مراجعة وضعية تنفيذ خطة الالتزام البيئي والاجتماعي والامتثال للمعايير البيئية والاجتماعية.
- تتبع الأداء البيئي والاجتماعي.
- رصد الامتثال من جانب المقاولين وسلاسل الإمداد.
- التحقق من الامتثال والتقدم المحرز بشأن التزامات المشروع.
- استعراض مشاركة أصحاب المصلحة، وإدارة التظلمات والشكاوى.
- القيام بزيارات ميدانية للموقع للاطلاع على الوثائق والمستندات ومقابلة العمال، والإدارة، وأصحاب المصلحة.
- تحديد الإجراءات التصحيحية والوقائية عند الحاجة، ومساعدة المقترض على دمجها في خطة الالتزام البيئي والاجتماعي المعدلة أو أداة الإدارة ذات الصلة على نحو مقبول للبنك الدولي.
- تقديم معلومات إلى المقترض للإفصاح عن أصحاب المصلحة مع بيان أداء المشروع أو تنفيذ الالتزامات.

المهام والاختصاصات

يحدد المقترض محتوى المهام والاختصاصات ويتفق مع البنك على هذا المحتوى على أن تبين هذه الشروط نطاق أعمال الرصد من قبل

الغير. وسيقدم البنك مدخلات وأراء حول المهام والاختصاصات حتى يتسنى الوفاء بالالتزامات من خلال المهمة التي سيتم الاضطلاع بها كما هو محدد في خطة الالتزام البيئي والاجتماعي. واستناداً إلى نطاق أعمال الرصد التي سيجري القيام بها، يقيم البنك ما إذا كانت هناك حاجة إلى خبير أو شركة أو ما إذا كانت هناك حاجة إلى عدد من الخبراء الفرديين بشأن مسائل محددة، وفي هذه الحالة، قد يكون هناك العديد من المهام والاختصاصات الأصغر حجماً. ويعد المقترض مسودة المهام والاختصاصات ويوافق عليها البنك. ويتضمن الملحق 2 نموذج المهام والاختصاصات.



لا تعتبر أعمال الرصد من قبل الغير بديلاً لبرنامج المقترض الداخلي الخاص بالرصد، لكنها مصممة لاستكمال و/ أو التحقق مما قام به، اعتماداً على أهداف واحتياجات أنشطة الرصد.

ويجب أن تتضمن المهام والاختصاصات نطاق مهمة الرصد، وعدد المواقع التي يجب زيارتها، وتواتر أعمال الرصد، والموازنة المالية وتوقيت المهمة، ونوع ومجموعات المهارات المطلوبة للأطراف الأخرى القائمة بعملية الرصد. ويجب أن تحدد المهام والاختصاصات بشكل واضح التبعية الوظيفية والأدوار والمسؤوليات الخاصة بالأطراف المختلفة المشاركة في المشروع. وفي حالة عدم توفر الخبرة لدى الأطراف الأخرى القائمة بعملية الرصد من قبل الغير في هذا المجال، مثل بعض منظمات المجتمع المدني أو الأفراد، ينبغي أن يشمل نطاق العمل تدابير لبناء القدرات ذات الصلة.

وسيتم ربط تواتر أعمال الرصد اللازمة بالمخاطر والأثر المحددة للمشروع وأداء المقترض أثناء التنفيذ. وبالنسبة للمشروعات التي تتضمن القيام بأعمال رصد من قبل الغير طوال مرحلة تنفيذ المشروع بالكامل، يجب أن توضح المهام والاختصاصات ما إذا كان تواتر أعمال الرصد يتباين أثناء دورة المشروع. على سبيل المثال، قد يكون هناك المزيد من أعمال الرصد اللازمة بشأن أوضاع الصحة والسلامة خلال فترة أعمال البناء عالية المخاطر، وأقل خلال مراحل التشغيل.

الخطوة 3: اختيار الغير للقيام بأعمال الرصد والتعاقد معه

الخبراء الخارجيون

سيحدد البنك ما إذا كانت هناك حاجة للغير للقيام بأعمال الرصد الخاصة بمخاطر وأثر المشروع. وحسب المشروع، قد يكون الغير المطلوب أخصائيين في موضوع محدد (على سبيل المثال، الأنواع المهددة بالانقراض أو التنوع البيولوجي، أو أخصائي في مجال مشاركة أصحاب المصلحة) أو فريقًا من الأشخاص لإجراء مهمة الرصد. وسيرد في خطة الالتزام البيئي والاجتماعي اشتراط وجود خبير أو أخصائي خارجي. وسيوافق البنك على نطاق أعمال الرصد التي سيتم إجراؤها مع المقترض واختيار الغير. وعند إعداد تقارير الرصد، سيتم إرسال المسودات إلى البنك الدولي في نفس الوقت الذي تُرسل فيه إلى المقترض/ الهيئة المسؤولة عن التنفيذ.

ويمكن أن تكون الاستعانة بالغير للقيام بأعمال الرصد من جانب المقترض في صورة تعاقد مع واحد أو أكثر من الخبراء الفرديين، أو إشراك منظمة المجتمع المدني المتخصصة، أو الجامعات أو مراكز الفكر، أو الشركات الاستشارية، أو غيرها من المؤسسات المؤهلة. وسيقوم البنك الدولي بتقديم المشورة إلى المقترض بشأن الغير الذي يحظى بأفضلية للاضطلاع بنطاق عمل محدد. وفي حالة التعاقد مع خبراء أو شركات دولية، من الممارسات الجيدة أن يقوموا بالشراكة مع الخبراء المحليين لزيادة القدرات المحلية وضمان مراعاة الشواغل والمخاوف والمسائل المحلية. ويعرض الجدول 3 المسائل المحتملة المرتبطة بأنواع مختلفة من جهات الرصد الخارجية.

الأفراد مقابل الشركات

الجدول 3 . المنافع والمزايا الخاصة بإجراء أعمال الرصد من قبل أفراد مقارنة بالشركات		
أنواع أعمال الرصد من قبل الغير	المنافع	التحديات
الأفراد	يمكن أن يكون الخبراء أو المتخصصون الأفراد ذوي فائدة إذا كان نطاق العمل محدودًا أو يركز على مسألة معينة، على سبيل المثال العمل والعمال والصحة والسلامة، أو أنواع محددة من النباتات أو الحيوانات التي قد تتأثر بمشروع ما. ومن الممكن أن يكون الأفراد أقل تكلفة من الشركات.	قد يكون للأفراد عملاء آخرون وليسوا متاحين في الوقت اللازم، ومن غير المرجح أن تمتلك المهارات والموارد المتاحة لأية شركة. وقد لا يكون لديهم أيضا مظلة تأمينية تغطي المسؤولية إذا كانت هناك مشكلات نوعية كبيرة في العمل الذي يتم الاضطلاع به.
الشركات الاستشارية	قد يكون نظام مراقبة الجودة لدى الشركات أفضل من الأفراد، وبإمكان الشركات زيادة عدد الموظفين أو مساندة الاستشاريين الأفراد من ذوي الخبرة أو الموارد الإضافية لتغطية نطاق العمل المتفق عليه. ومن المهم الموافقة مسبقاً على أي من موظفي الشركة سوف يقومون بالعمل وأن هؤلاء الموظفين لا يتم تغييرهم أثناء العمل، ما لم يكن لدى البدلاء خبرة وأقدمية مماثلة مع تقديم سيرتهم الذاتية للموافقة عليها. وقد تعطي الشركة الاستشارية منظورًا أوسع وتكون أكثر مرونة في الالتزام بالجدول الزمنية للمشروع.	من المحتمل أن تكون الشركة الاستشارية أكثر تكلفة من المتخصصين أو الخبراء الأفراد، وقد تستغرق وقتًا أطول. بالإضافة إلى ذلك، يجب على الشركة الاستشارية التي شاركت في إعداد المشروع وتصميم خطط العمل عدم القيام بأعمال الرصد الخاصة بالمشروع. وذلك لأن أنشطة الرصد للأعمال التي قامت هذه الشركة بإعدادها تمثل تضاربًا في المصالح.
المؤسسات الأكاديمية ومراكز وأقطاب الفكر	إذا كانت هناك حاجة إلى معلومات ومشورة بشأن منهجية محددة أو موضوع محدد، يمكن التعاقد مع بعض المؤسسات الأكاديمية أو مراكز الفكر للقيام بنطاق محدود من العمل. ومن الأمثلة على ذلك، الاستعانة بمركز متخصص في كفاءة الطاقة لرصد تنفيذ منهجية المحاسبة عن غازات الدفيئة وتقديم توصيات للتحسين.	قد تعمل المؤسسات الأكاديمية ومراكز الفكر إما على هيئة أفراد أو شركات استشارية، لكن قد لا يكون لديهم نطاق المعرفة اللازم لنطاق العمل الذي سيتم القيام به. ومع هذه النوعية من التعاقدات، من المهم للغاية تفهم خبراتهم حول سبل التعامل مع هذه المسائل في نطاق المهام والاختصاصات على مستوى المشروع، وليس فقط على المستوى النظري. وربما يحدد بعض الأكاديميين أو مراكز الفكر مواقف محددة في المسائل المتعلقة بالمشروع في العروض التقديمية أو المطبوعات المقدمة. وقد تكون هناك حاجة لفهم

الجدول 3 . المنافع والمزايا الخاصة بإجراء أعمال الرصد من قبل أفراد مقارنة بالشركات		
التحديات	المنافع	أنواع أعمال الرصد من قبل الغير
هذه الآراء لضمان عدم وجود تحيز ملحوظ فيما يتعلق بالمسائل ذات الصلة بالمشروع. ومن المهم أيضا تحديد هل لديهم التزام أو نية للنشر فيما يتعلق بعملهم في المشروع، واتخاذ أي تدابير مناسبة لحماية السرية وضمان الحياد في أعمال الرصد، إذا كان الوضع على هذا النحو.		
قد لا تتمكن بعض منظمات المجتمع المدني من الموافقة على اتفاقيات السرية، وعلى غرار النقطة المذكورة أعلاه، قد يكون عليها التزام أو لديها نية للنشر فيما يتعلق بعملها في المشروع. لذلك، من المهم فهم أي قيود تتعلق بالسرية إذا كان نطاق العمل يتضمن معلومات سرية (على سبيل المثال، سجلات صحة وسلامة العمال). ومن المهم أيضا فهم التحيز المحتمل ومعرفة مصادر تمويل المجموعة المعنية لفهم وضمان حياد نهجهم إزاء نطاق العمل. وتقوم بعض منظمات المجتمع المدني بعمل تطوعي، وسيكون من المهم فهم كيفية الوفاء بالجدول الزمني، ومراقبة الجودة في إعداد التقارير، ومراعاة قيود الشفافية.	بعض منظمات المجتمع المدني قد تكون مجهزة جيدا للقيام بأعمال الرصد من قبل الغير، وقد تضم خبراء متخصصين مسائل معينة. ومن الأهمية بمكان مراجعة السير الذاتية لأعضاء منظمات المجتمع المدني الذين سيضطعون بالعمل لضمان أن لديهم المهارات والخبرات اللازمة للقيام بالعمل المنوط بهم. وفي بعض الحالات، تكون منظمات المجتمع المدني في وضعية جيدة للمشاركة في أنشطة الرصد ولديها المؤهلات والخبرة اللازمة لتقديم توصيات تتماشى مع الممارسات الدولية الجيدة.	منظمات المجتمع المدني
قد لا تخضع أعمال الرصد من جانب المجتمع المحلي لنفس المسألة كما هو الحال بالنسبة لأي علاقة تعاقدية مع خبير أو متخصص، وبالتالي قد يكون من الصعب الوفاء بالجدول الزمني المحددة واستيفاء متطلبات مراقبة الجودة. وفي بعض الأحيان، تذهب المنافع المتأتية من أعمال الرصد من جانب المجتمع المحلي إلى المجتمع المحلي بأسره. وقد يعني هذا أن الأفراد الذين يعملون في أعمال الرصد قد يتغيرون دون إشعار، وأن هناك حاجة إلى إدراج قدر كافٍ من برامج بناء القدرات في نطاق العمل لتمكين أعضاء المجتمع المحلي من فهم ما يجب القيام به، مع إمكانية تدريب الأشخاص الجدد المنضمين إلى العمل في منتصفه. وقد لا يمتلك المجتمع المحلي المعرفة اللازمة بشأن الممارسات الدولية الجيدة، أو الخبرة المحددة المطلوبة. ونظراً لحاجة الطرف المتعاقد إلى مزيد من المعلومات والمدخلات في أغلب الأوقات، فلا يعتبر ذلك منظوراً مستقلاً بشأن تنفيذ المشروع كما هو الحال بالنسبة لبعض الأنماط والأشكال الأخرى.	تختلف أعمال الرصد من جانب المجتمع المحلي عن الأنشطة الأخرى للرصد. وقد يكون أفراد المجتمع المحلي من أصحاب المصلحة المتأثرين أو المتضررين وقد يكون لديهم مصلحة في نواتج المشروع. وهم غالباً متطوعون وقد يكون لديهم مجموعة متنوعة من المهارات والخبرات. ومن الممكن أن يكون المجتمع المحلي الذي يلعب دوراً في الرصد، على سبيل المثال رفع المظالم أو تنفيذ خطة إشراك أصحاب المصلحة، أداة لتحسين أداء هذه الخطط والبرامج، وعادةً ما تكون المعرفة بشأن المجتمع والمجموعات القائمة فيه أفضل بكثير من تلك المعرفة التي لدى شركة استشارية أو خبير استشاري. وكي تكون قدرة المجتمع المحلي على الرصد فعالة، يمكن أن تعتمد إلى حد كبير على الأفراد الذين يمثلون حلقات اتصال والذين يديرون نطاق العمل، وكذلك على البرامج المقدمة لبناء القدرات.	أعمال الرصد من جانب المجتمع المحلي

الاستقلالية عن إعداد المشروع

حتى يتسنى تحقيق فاعلية الغير في مساندة أعمال الرصد والتنفيذ الخاصة بالمشروعات الممولة من البنك الدولي، يجب أن يكون الغير مستقل عن إعداد المشروع (ويشمل ذلك الاستقلالية عن البنك الدولي أو المقترض أو الوكالة المسؤولة عن التنفيذ والمقاولين/المتعاقدين

التابعين لها)، كما يجب ألا يكون له دور سابق في المشروع (باستثناء دور الرصد السابق). ومن الضروري مراجعة وضعيته لتجنب تضارب المصالح، كما يجب عليه التحلي بالموضوعية طوال العملية التي يتم القيام بها بحيث تستند النتائج والاستنتاجات إلى أدلة وشواهد. كما يجب أن يتحلى القائمون على أعمال الرصد من الغير **بالأخلاق** والنزاهة والحفاظ على السرية والثقة وحسن التقدير. كما ينبغي أن يتحلوا **بالعدالة** والمصداقية والدقة في إعداد التقارير. ومن الضروري أيضاً أن يكونوا من أهل **الكفاءة** مع الخبرة والتجربة الضرورية لضمان العناية المهنية الواجبة في تسيير العمل المنوط بهم. وبالنسبة للمشروعات عالية المخاطر أو المثيرة للجدل والنزاع، قد يطلب البنك من المقترض تكليف واحد أو أكثر من الخبراء المستقلين **المعترف بهم دولياً** لتقديم المشورة والإشراف على المشروع.

الإطار 3. الاستعانة بمنظمات المجتمع المدني لرصد المشروعات في المناطق المتأثرة بالصراع في الفلبين

"في إطار مشروع الفلبين- مينداناو لإعادة الإعمار والتنمية، تقوم المجتمعات المحلية في المناطق المتضررة من الصراع والمشردون داخلياً والعائدون من صفوف المتمردون بالبيت في المشروعات الفرعية وتخطيطها وتنفيذها من أجل استعادة سبل الوصول إلى الخدمات الأساسية. وتتوزع المشروعات الفرعية على المناطق النائية والمناطق التي تشهد صراعات حيث لا يستطيع موظفو البنك الدولي السفر إليها. لذلك، يعمل المشروع مع منظمات المجتمع المدني لرصد مكونات المشروع التي لا يستطيع البنك الدولي متابعتها. ومن شأن تمتع منظمات المجتمع المدني بمعرفة الأوضاع المحلية (بما في ذلك اللغات المحلية) جعل أعمال الرصد ممكنة".

المصدر: "إيضاحات فنية: أعمال الرصد التشاركية ومن جانب الغير في المشروعات التي يمولها البنك الدولي: ما الذي يمكن أن تقوم به الأطراف الفاعلة غير التابعة للدولة؟ إدارة التنمية الاجتماعية بالبنك الدولي، 2013.

استقلالية الغير

لا يتمتع الغير الذي يستعين به المقترض باستقلالية تامة، نظراً لقيام الطرف المتعاقد بإدارة هذا الغير ودفع مبالغ له مقابل خدماته. ومن المهم أن يكون من شأن تعيينهم الوظيفية أن تمنحهم القدرة على الإعراب عن المخاوف والشواغل وتقديم التوصيات دون تدخل، وبعد ذلك، يمكن مناقشة هذه الآراء مع البنك والمقترض. ويجب أن تكون المهام والاختصاصات للعمل والسيرة الذاتية للخبراء مرضية للبنك وينبغي أن يكون البنك على علم بأي تضارب في المصالح قبل الموافقة على مواصلة العمل. ويجب أن يتلقى البنك مسودة تقرير أعمال الرصد من قبل الغير في موعد لا يتجاوز موعد استلامه من قبل الوكالة المتعاقدة، ومن الممكن خضوع مقدمي خدمات الرصد من قبل الغير للمساءلة المزدوجة في مرحلتَي الإعداد والتقييم المسبق للمشروع.

ولا يمكن أن تتسم مهمة أعمال الرصد من قبل الغير بالمصداقية بالنسبة للسلطات والجهات المعنية وأصحاب المصلحة إلا من خلال الوقوف على جوانب التحيز وضمان استبعاد تضارب المصالح بصورة صارمة. ومن الصعب على الغير أن يتحلى بالاستقلالية التامة نظراً للحاجة إلى الوصول إلى المعلومات والتكاليف المرتبطة بالعمل، ولكن يمكن بذل الجهود اللازمة لتحقيق أكبر قدر ممكن من الاستقلالية⁵. وقد يتعين على الغير بناء المصداقية على نحو نشط من خلال إظهار الجدارة بالثقة في جودة ما يقوم به من أعمال والانخراط مع مختلف أصحاب المصلحة⁶.

المشتريات

توضح لائحة توريدات البنك الدولي⁷ الخصة بمقترضي تمويل المشروعات الاستثمارية مختلف خيارات المشتريات، وتغطي موضوعات مثل الحوكمة، وأحكام التوريدات، والطرق المقبولة لاختيار الخدمات. وتختلف اللوائح وفقاً للعوامل المحددة، ويشمل ذلك مخاطر التوريدات

⁵ "إيضاح فني: أعمال الرصد التشاركية ومن جانب الغير في المشروعات التي يمولها البنك الدولي: ما الذي يمكن أن تقوم به الأطراف الفاعلة غير التابعة للدولة؟" إدارة التنمية الاجتماعية بالبنك الدولي، 2013.

⁶ "مشروع الغاز الطبيعي المسال في بيرو: مذكرة نقاش مركز حول التحسينات المستمرة، والدروس والخبرات المستفادة"، مؤسسة التمويل الدولية، واشنطن العاصمة، مارس/أذار 2013.

⁷ <https://policies.worldbank.org/sites/ppf3/PPFDocuments/Forms/DispPage.aspx?docid=7398246c-6904-4546-9313-4dd7a8f93faa&ver=current>

ومخاطر العقود والقواعد الأخرى المطبقة على كل مشروع محدد كما هو موضح في إستراتيجية التوريدات/التعاقدات الخاصة بالمشروع لأغراض التنمية وخطة توريدات المشروع.

وسيدعم فريق العمل التابع للبنك المقترض في اختيار طريقة المشتريات المناسبة. وسيأخذ المقترض بعين الاعتبار توافر المعرفة الأساسية واللغة والخبرات محلياً ودولياً، فضلاً عن درجة تعقيد أنشطة الرصد وحجمها. وسيوفر المقترض الموظفين لإدارة الدعوة لتقديم العروض وعمليات الاختيار وعقود الرصد وأعمال التواصل وفقاً لقواعد المشتريات المعمول بها في البنك الدولي. ومن الممارسات الجيدة ربط المدفوعات بالمخرجات في العقد، بحيث يتم حجز بعض المبالغ، ولا يتم السداد الكامل حتى تكون التقارير ذات جودة مرضية.

السرية

يجب أن تتضمن التعاقدات المتطلبات والاشتراطات ذات الصلة بخصوصية وسرية البيانات الشخصية، حسب الاقتضاء، ووفقاً لمتطلبات المشتريات. ويجب على البنك الدولي لفت انتباه المقترض إلى مسألة السرية، إذا تمكن الغير، عند إجراء تقييم ما، من الوصول إلى المعلومات السرية التي تمثل ملكية للجهة المعنية. في مثل هذه الحالات، قد يحتاج الغير إلى توقيع اتفاقية سرية (على سبيل المثال، إذا كان بإمكانه الوصول إلى معلومات سرية مثل سجلات الموظفين المتعلقة بالعمل وتقارير الحوادث وما إلى ذلك).

وقد يكون لدى الغير، على سبيل المثال المنظمات المجتمعية ومنظمات المجتمع المدني، قيود على نوع السرية التي يمكن الاتفاق عليها. وسيأخذ المقترض احتياجات السرية وحساسية المهمة في الاعتبار عند اختيار الغير. وإذا كانت السرية مطلوبة ولا يمكن ضمانها بواسطة الشريك المحتمل للقيام بأعمال الرصد، يجب إعادة النظر في نوعية الشريك. على سبيل المثال، قد يتاح لأخصائي تم التعاقد معه لرصد مزاعم العنف بسبب نوع الجنس الوصول إلى المعلومات الشخصية الحساسة التي قد تضر بالفرد أو المجموعة إذا لم يتم الحفاظ على سريتها. وبالمثل، فإن المبالغ الفردية المستلمة بموجب اتفاقيات إعادة التوطين لن تكون معلنة على الجمهور، وقد تتضمن أعمال الرصد لمسائل العمال معلومات سرية خاصة بالموظفين. وفي ظروف محددة، عندما تكون السرية مصدر قلق، يمكن إدارة أعمال الرصد على أفضل وجه بموجب عقود مع الأفراد أو الشركات أو المؤسسات.

الإدارة الفعالة

حتى يتسنى تحقيق الإدارة الفعالة لأعمال الرصد من قبل الغير، سيقدم فريق العمل التابع للبنك يد العون والمساعدة للمقترض للقيام بما يلي:

- أ. **حشد المساعدة من جانب إدارة المقترض دعماً لأعمال الرصد من قبل الغير، مع إيجاد مسؤول اتصال بشأن هذه الأعمال.** وتعتبر مساندة الإدارة غاية في الأهمية لتمكين إرسال المعلومات في الوقت المناسب وأولاً بأول، والوصول إلى مواقع المشروع، وتوفير الدعم اللوجستي في إعداد الزيارات الميدانية، وتعميم النتائج والتوصيات على المستويات المعنية في المنظمة.
- ب. **مراجعة مسودات تقارير أعمال الرصد** أولاً بأول وفي الوقت المناسب لضمان عدم وجود أخطاء فعلية وتعميم هذه المسودات على فريق عمل البنك الدولي.
- ج. **مناقشة الإجراءات والتدابير الموصى بها** أو اقتراح حلول بديلة لمعالجة الشواغل والمخاوف المثارة.
- د. **تقديم خطة عمل لتنفيذ التوصيات في الوقت المناسب** وأولاً بأول وبطريقة فاعلة من حيث التكلفة لإظهار ما يجري إحرازه من تقدم في هذا الصدد حتى حسم هذا الأمر، مع اقتراح تحديثات لخطة الالتزام البيئي والاجتماعي أو خطط العمل الأخرى وفق التغييرات المتفق عليها.
- هـ. **الإفصاح عن التحديثات التي تطرأ على خطة الالتزام البيئي والاجتماعي** ذات الصلة بأعمال الرصد من قبل الغير، خاصة إذا تأثر أي من أصحاب المصلحة بالتغييرات.
- و. **تحديث خطط الرصد الداخلية لتشمل أي تغييرات متفق عليها**، وإدراجها في التقارير المستقبلية للإدارة الداخلية والبنك الدولي حسب الاقتضاء.
- ز. **ضمان تعميم التقرير النهائي** على الجهات المعنية وأصحاب المصلحة المعنيين، حسب الاقتضاء.

الالتزامات المتغيرة

عندما يقدم الغير توصيات تتطلب تغيير الالتزامات الحالية بين المقترض والبنك، يجب أن يتم الاتفاق على هذه التغييرات بين المقترض والبنك. على سبيل المثال، قد تثار مشكلات أثناء أعمال الرصد أو بسبب وقوع أحداث، على سبيل المثال الحوادث، وقد يتطلب ذلك إجراءات أو أعمال رصد إضافية. وإذا كانت هناك حاجة لإجراء تغييرات، فيجب مشاركة المتخصصين في الشؤون البيئية والاجتماعية لدى البنك الدولي والمستشار القانوني المكلف بالمشروع في النقاش المطلوب.

تواتر أعمال الرصد

إذا كانت هناك حوادث أثناء التنفيذ تزيد من مخاطر المشروع، فقد تتم أيضاً زيادة وتيرة أعمال الرصد أو قد يحتاج الأمر إلى تعديل القدرة الإضافية بشأن الخبرة الفنية. على سبيل المثال، قد يتطلب ارتفاع معدل حوادث السلامة المهنية أثناء تنفيذ المشروع وجود خبير في الصحة والسلامة لتقييم الحوادث ووضع خطة عمل مناسبة ورصد تنفيذها.

الخطوة 5: إعداد التقارير والشفافية

توثيق الاستنتاجات والنتائج

يتم توثيق وتسجيل نتائج أعمال الرصد، بالإضافة إلى الأدلة والشواهد التي تدعم استنتاجات ونتائج الأنشطة. ويتم تقديم التوصيات، عند الاقتضاء، لاقتراح تحديثات للالتزامات أو الإجراءات، ويشمل ذلك زيادة أو خفض مستوى أعمال الرصد، إن كان ذلك ملائماً (على سبيل المثال، قد تكون هناك حاجة إلى مزيد من أعمال الرصد المكثفة في مراحل معينة من تنفيذ المشروع، مثلاً أثناء أعمال الإنشاءات).

الشفافية والسرية

يكون المقترض مسؤولاً عن الشفافية فيما يتعلق بمعلومات المشروع. وبالإضافة إلى ذلك، هناك اشتراطات لدى البنك الدولي تخص المشروعات بشأن الإفصاح عن المعلومات. ويجب أن تكون المهام والاختصاصات الخاصة بمهمة أعمال الرصد من قبل الغير واضحة حول هذه الأدوار والمسؤوليات. وبناءً على أعمال الرصد من قبل الغير، سيتم تقديم تقارير عن المهمة مباشرة إلى المقترض والبنك الدولي، ولن يتم الإفصاح عن المعلومات خارج تلك الأطراف ما لم يتطلب العقد ذلك على وجه التحديد. ويجب تحديد متطلبات الشفافية والسرية في العقد. وينبغي أن يناقش البنك الدولي مع المقترض منافع ومزايا زيادة الشفافية والحاجة إلى تقديم المعلومات لأصحاب المصلحة المعنيين وفقاً للمعيار البيئي والاجتماعي وخطة إشراك أصحاب المصلحة المعلنة للجمهور الخاصة بالمشروع.

3. تعاقد البنك الدولي مباشرة مع الغير لإجراء أعمال الرصد بهدف تحقيق الإشراف الذكي

أنشطة البنك الدولي المعنية بالرصد من قبل الغير

وفقاً للعمل الجاري الذي تقوم به مجموعة البلدان المتأثرة بأوضاع الهشاشة والصراع والعنف اعتباراً من عام 2018، قام البنك بتوقيع 16 عقداً (جاريًا ومنجزًا) مع الغير للقيام بأعمال رصد في سبعة بلدان متضررة من الهشاشة والصراع والعنف (أفغانستان والكاميرون والعراق وباكستان والصومال وجنوب السودان واليمن) بلغ مجموعها 51.5 مليون دولار. ولهذه العقود أهداف مختلفة تندرج في ثلاث فئات: (أ) أداء أعمال الإشراف على الجوانب المالية والتعاقدية؛ (ب) مراقبة جودة البنية التحتية؛ (ج) رصد المخاطر الاجتماعية والبيئية، لا سيما العنف بسبب نوع الجنس. وفي هذه الحالات يكون التعاقد مع البنك ويكون الالتزام بممارسة العناية الواجبة لصالح البنك.

الإطار 4: أعمال الرصد من قبل الغير في إحدى مناطق الصراع النشطة

يعتبر مشروع المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا لتسهيل التجارة والنقل عملية إقليمية بقيمة 655 مليون دولار أمريكي تركز على تحسين ظروف النقل على طول ممري دوالا-انجامينا ودوالا-بانغي. ومنذ أوائل عام 2015، كانت منطقة شمال الكاميرون وهي من أشد مناطق البلاد فقرًا تعاني من صراع حي. وفي غضون عامين ونصف العام، قتلت جماعة بوكو حرام ما لا يقل عن 1300 مدني و120 جنديًا واختطفت ما يقدر بنحو 1000 شخص. وتم تعليق أعمال إعادة التأهيل على الطريق الرئيسي البالغ طوله 205 كيلومترات، مورا-ديانجا-كوسيري، من جانب مقاتلين صينيين اثنين في عام 2014، وتم إنهاؤها في عام 2016 بعد أن قامت جماعة بوكو حرام باختطاف العمال الصينيين.

واقترحت الحكومة أن يقوم سلاح المهندسين العسكريين بإنهاء الأعمال وفق النهج المستند إلى تحقيق نتائج، وسلاح المهندسين هيئة عسكرية عالية القدرات. وقد قبل البنك الدولي بذلك، ووافق مجلس المديرين التنفيذيين بالبنك في فبراير/شباط 2017 على إعادة الهيكلة. وتم إعداد إطار محدد لإدارة المخاطر. وتعتبر المخاطر الاجتماعية عالية للغاية بسبب وجود شرائح السكان المستضعفين والأولى بالرعاية، ومزاعم انتهاكات حقوق الإنسان من جانب الجيش الكاميروني. وتم التأكيد على أعمال الرصد تقوم بها هيئة تضم شركة هندسة طرق ذات خبرة (لويس بيرجر) مع منظمة محلية غير حكومية (مؤسسة Public Concern) للإشراف على المشروع؛ إذ لا يستطيع فريق عمل البنك الدولي عمومًا السفر في الموقع. وتمثل أعمال الرصد التي يقوم بها الغير تدبيراً حاسماً لتخفيف المخاطر، وبناء عليه تمت الاستعانة بمهارات مهمة محددة لمساعدة البنك في الإشراف على المشروع على النحو التالي:

- معرفة جيدة بقطاع الطرق والجوانب المالية والتعاقدية المرتبطة بالخطة المقترحة المبتكرة المستندة إلى تحقيق نتائج من خلال التكاليف المباشر للعمالة التابعة للمقترض.
- القدرة على رصد المخاطر الاجتماعية العالية عن كثب (على سبيل المثال، الإساءات والتجاوزات المحتملة من الجيش الكاميروني) من خلال المشاركة النشطة مع المجتمعات المحلية.
- فهم عميق للاقتصاد السياسي المعقد في الكاميرون والقدرة على التواصل مع الكيانات المدنية والعسكرية الكاميرونية وتوصيل رسائل لها.
- قدرة ثبتت فاعليتها في العمل في حالات الصراع، وخبرة واسعة في وضع الترتيبات الأمنية المناسبة للموظفين والمقاتلين من الباطن.
- معرفة سياسات البنك الخاصة بالعمليات ومتطلبات وشروط إعداد التقارير.
- تم تفعيل أعمال الرصد من قبل الغير منذ يوليو/تموز 2017، ومنذ ذلك الحين يتم تقديم تقارير شهرية مفصلة إلى البنك الدولي بشأن سير العمل والتقدم المحرز فيه، وانطباعات المجتمع المحلي، والأوضاع الأمنية.

ومن المهم ملاحظة أن شروط تعاقد البنك الدولي مع الغير للقيام بأعمال الرصد تختلف عن شروط المقترض بشأن الاستعانة بالغير في هذه الأعمال لاستكمال أنشطة الرصد التي يقوم بها المقترض أو التحقق منها وفق إطار العمل البيئي والاجتماعي. وعندما يختار البنك

الدولي الاستعانة بالغير مباشرة للقيام بأعمال الرصد، يكون الهدف هو استكمال قدرة البنك على رصد المشروعات في الحالات التي قد يكون من الصعب فيها الوصول إلى هذه المشروعات، وتمكينه من تنفيذ واجبات الإشراف الخاصة به.

وقد يكون هذا مفيداً في أوضاع الهشاشة والصراع والعنف أو عندما تكون سبل الوصول إلى منطقة المشروع محدودة لأسباب أخرى (انظر الإطار 4 على سبيل المثال). وفي مثل هذه الأوضاع، تعمل أنشطة الرصد من قبل الغير على تمكين فرق عمل البنك الدولي من أن يكون لديها "عيون وأذان على أرض الواقع"، على سبيل المثال، أثناء أحداث الصراع الحي، وإعادة العمل بسرعة في بيئات ما بعد الصراع حيث لا تزال سبل الوصول المتاحة أمام موظفي البنك مقيدة للغاية.⁸ ويصف الإطار 5 أعمال الرصد من قبل الغير للمشروع حيث تم الجمع بين تحديات الأمن مع محدودية قدرة المقترض على ممارسة الرقابة على الجوانب التعاقدية والمالية.

القدرات أو المهارات المحددة المطلوبة

قد يختار البنك أيضاً التعاقد مع الغير للقيام بأعمال الرصد عندما تكون قدرة المقترض على التنفيذ والرصد محدودة أو عند الحاجة إلى مجموعة مهارات محددة للغاية لا يستطيع البنك توفيرها. ويقدم الإطار 5 مثالاً على أعمال الرصد من قبل الغير بناء على مذكرة تفاهم إذ تم تكليف منظمة العمل الدولية بناء على مذكرة تفاهم بالقيام بأعمال رصد بشأن تشغيل الأطفال.

الإطار 5. أعمال الرصد من قبل منظمة العمل الدولية في أوزبكستان، 2015 - 2016

بعد مزاعم بشأن تشغيل الأطفال والسخرة في إنتاج القطن في أوزبكستان في 2013، والروابط الخاصة بمشروعات البنك الدولي، اتفق البنك الدولي مع منظمة العمل الدولية على القيام بأعمال الرصد.

وقامت منظمة العمل الدولية برصد المواقع المرتبطة بأربعة مشروعات تابعة للبنك الدولي (مشروع تحسين التعليم قبل الابتدائي والثانوي العام)، والمرحلة الثانية من مشروع دعم المشروعات الريفية (بما في ذلك التمويل الإضافي الثاني للمرحلة الثانية)، ومشروع تنمية البساتين، ومشروع تطوير الموارد المائية في جنوب كاراكالبكستان.

وتضمنت أعمال الرصد زيارات إلى أكثر من 350 موقعاً مرتبطاً بالمشروعات (حوالي 6٪ من مواقع المشروعات). وجاء العمل في إطار مذكرة تفاهم (2014) وتم القيام به في 2015 و2016. يمكن الاطلاع على منهجية الدراسة ونطاقها، وكذلك النواتج المحققة والتقدم المحرز في التقرير التالي المنشور:

http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_norm/---ipecc/documents/publication/wcms_543130.pdf

التنسيق

عندما يقوم البنك بتكليف الغير مباشرة للقيام بأعمال الرصد، يجب على فريق العمل توضيح ما تقوم به الوكالات والمنظمات الأخرى في منطقة المشروع للوقوف على كفاءة الشراكات عند القيام بأعمال رصد لمسائل محددة. ومن المهم العمل مع المقترض لضمان تمكن الغير المكلف بالقيام بأعمال الرصد من الوصول إلى كافة المعلومات ذات الصلة ومساعدته على دخول المواقع والأنشطة المرتبطة بالمشروع من أجل إنجاز هذه الأعمال على نحو ناجح.

⁸ يناقش تقرير مجموعة البلدان المتأثرة بأوضاع الهشاشة والصراع والعنف (قيد الإصدار) بالتفصيل أعمال الرصد من قبل الغير في مواقف الهشاشة والصراع والعنف.

التمويل في حالة تكليف الغير بالقيام بأعمال الرصد لحساب البنك

وفي حالة تكليف الغير بالقيام بأعمال الرصد لحساب البنك، لا يمكن أن يأتي تمويل هذه الأعمال من أموال المشروع، ولكن يجب أن يكون مصدرها من خلال تمويل في صورة منحة أو من مصادر أخرى. وفي سياقات الهشاشة والصراع والعنف عندما تكون سبل وصول البنك إلى المواقع المعنية مقيدة للغاية، تكون تكلفة الإشراف على أعمال الرصد من قبل الغير مرتفعة للغاية وتزيد في المتوسط على مليوني دولار لكل عقد. ويتسم مقدار الوقت الذي تستغرقه عملية هيكله وتنفيذ ورصد أعمال الرصد من قبل الغير بأنها كثيفة استخدام الموارد.

الإطار 6: تكليف الغير بالقيام بأعمال الرصد والمراجعة الخاصة بالصندوق الاستثماري لتعمير أفغانستان

"تعاقد البنك الدولي مع وكالة الإغاثة الدولية والتنمية (IRD) وهي منظمة مجتمع مدني أمريكية لتقديم خدمات الرصد من قبل الغير للصندوق الاستثماري لتعمير أفغانستان. ونظرًا للتحديات الأمنية والفساد المستشري في أفغانستان، رغب البنك الدولي في إيجاد آلية رصد من شأنها رفع تقارير موثوقة عن بناء البنية التحتية على مستوى القرى في المناطق التي تصعب زيارتها. وتم تزويد مهندسي وكالة الإغاثة الدولية والتنمية الميدانيين بالهواتف الذكية مع تطبيقات جمع البيانات (التطبيقات) التي طورتها الوكالة لكل نوع من أنواع مشروعات الصندوق الاستثماري لتعمير أفغانستان مثل المباني والطرق والجسور والقنوات. وتشمل تطبيقات مسوحات المشروعات الفردية أيضًا أسئلة اجتماعية وبيئية.

وتسمح التطبيقات أيضًا للمهندس الميداني بتسجيل الملاحظات والمقابلات والمعلومات حول المشروع، والتي يمكن ترجمتها لاحقًا عند الضرورة. وفي الموقع، يستخدم المهندس الميداني الهاتف الذكي والتطبيق المحدد لجمع البيانات المطلوبة وكذلك النقاط صور جغرافية.

وعند الانتهاء، يتم نقل البيانات عبر شبكة بيانات خلوية أو شبكة الإنترنت إلى نظام معالجة البيانات عبر الإنترنت؛ وهناك يتم التحقق من دقتها واكتمالها قبل تحميلها في قاعدة بيانات الصندوق الاستثماري لتعمير أفغانستان.

ويحتوي كتالوج المشروع على شبكة الإنترنت على المستندات المؤيدة، مثل تقارير الفحص والرسومات والصور وما إلى ذلك. ويتيح هذا قاعدة بيانات شاملة لتنفيذ المشروع وأدائه".

المصدر: "إيضاحات فنية: أعمال الرصد التشاركية ومن جانب الغير في المشروعات التي يمولها البنك الدولي: ما الذي يمكن أن تقوم به الأطراف الفاعلة غير التابعة للدولة؟ إدارة التنمية الاجتماعية بالبنك الدولي، 2013.

وفي نهاية المطاف، من المهم ملاحظة أن التعاقد مع الغير للقيام بأعمال الرصد بغرض تعزيز قدرة المقترض على رصد الامتثال للسياسات والإجراءات الوقائية أو إعداد بيانات رصد وتقييم ليس بديلًا عن إشراف البنك الدولي.

الملحق 1: مصادر المعلومات

- "مجموعة أدوات برامج التنمية المجتمعية، والحوكمة، وأبعاد المساواة، والآراء التقييمية"، البنك الدولي، واشنطن العاصمة.
- "مجموعة أدوات برامج التنمية المجتمعية، والحوكمة، وأبعاد المساواة، والأدوات اللازمة على المستوى الخارجي، (يشمل ذلك الغير)، البنك الدولي، واشنطن العاصمة.
- "جميع الأساليب الكمية والنوعية من أجل رصد وتقييم البرامج"، مذكرات شبكة تخفيض أعداد الفقراء وإدارة شؤون الاقتصاد، العدد 9، البنك الدولي، واشنطن العاصمة، 2009.
- "أعمال الرصد الخارجية لمشروع خط أنابيب تشاد - الكاميرون"، مؤسسة التمويل الدولية، واشنطن العاصمة، سبتمبر/أيلول 2006.
- تقرير مجموعة البلدان المتأثرة بأوضاع الهشاشة والصراع والعنف (قيد الإصدار)، "نهج الإشراف الذكي في البيئات غير الآمنة: أعمال رصد من قبل الغير وأعمال أخرى خلاف ذلك"، مسودة مذكرة عمليات، البنك الدولي، واشنطن العاصمة.
- دليل التخطيط والرصد والتقييم الخاص بنتائج التنمية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الأمم المتحدة 2011.
- "كيفية بناء أنظمة الرصد والتقييم لمساندة نظام الإدارة العامة الرشيدة"، تقرير صادر عن مجموعة التقييم المستقلة، البنك الدولي، واشنطن العاصمة، 2007.
- "إيضاحات فنية: أعمال الرصد التشاركية ومن جانب الغير في المشروعات التي يمولها البنك الدولي: ما الذي يمكن أن تقوم به الأطراف الفاعلة غير التابعة للدولة؟"، إدارة التنمية الاجتماعية بالبنك الدولي، البنك الدولي، واشنطن العاصمة، 2013.
- "التقييم المستقل: المبادئ، والإرشادات، والممارسات الجيدة"، البنك الدولي، واشنطن العاصمة، 2003.
- منظمة العمل الدولية، 2016: "الرصد من قبل الغير للتدابير التي تكافح تشغيل الأطفال والسخرة خلال موسم جني القطن في عام 2016 في أوزبكستان". منظمة العمل الدولية، جنيف. http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_norm/---/wcms_543130.pdf.
- "مشروع الغاز الطبيعي المسال في بيرو: مذكرة نقاش مركز حول التحسينات المستمرة، والدروس والخبرات المستفادة"، مؤسسة التمويل الدولية، واشنطن العاصمة، مارس/آذار 2013.
- "إطار إستراتيجي لإدراج مشاركة المواطن في عمليات البنك الدولي: التفاعل مع المواطنين من أجل تحسين النتائج، " باللغة الإنجليزية، ورقة عمل رقم 92957، البنك الدولي، واشنطن العاصمة، 2014 <http://documents.worldbank.org/curated/en/266371468124780089/Strategic-framework-for-mainstreaming-citizen-engagement-in-World-Bank-Group-operations-engaging-with-citizens-for-improved-results>.
- "10 خطوات نحو نظام رصد وتقييم يستند إلى تحقيق النتائج"، البنك الدولي، واشنطن العاصمة، 2014.
- "الصلاحيات والاختصاصات لأعمال الرصد من قبل الغير لمشروع خط أنابيب تشاد - الكاميرون"، البنك الدولي 2000.
- "مشروع خط أنابيب باكو - تيبليسي - سيهان (BTC)، دروس وتجارب مستفادة"، مؤسسة التمويل الدولية، واشنطن العاصمة، 2006.
- "إرشادات بشأن أعمال الرصد من قبل الغير"، برنامج الغذاء العالمي، روما، 2014.
- "برنامج أعمال الرصد من قبل الغير للصندوق الاستئماني لتعمير أفغانستان: تقرير استعراض ومراجعة، "البنك الدولي، 2014. http://www.artf.af/images/uploads/ARTF_Supervisory_Agent_Review_FINAL_March_2014.pdf.
- ملحوظة: الروابط دقيقة حتى مايو/أيار 2018⁹

⁹ هناك العديد من المصادر التي يمكن أن تفيد في تناول تطبيق إطار العمل البيئي والاجتماعي. وقائمة المصادر المدرجة هنا ليست شاملة ولا تمثل بالضرورة آراء البنك الدولي.

الملحق 2: نموذج المهام والاختصاصات الخاصة بأعمال الرصد من قبل الغير

أ- الأهداف

يجب أن يكون هناك قسم تمهيدي يقدم عرضاً موجزاً للمشروع وأهداف ومقاصد أعمال الرصد وكيف تتناسب مع المخطط العام لتنفيذ المشروع.

ب- تقسيم المهام في المرحلة الرئيسية للمشروع، أو حسب موقع أو نوع النشاط

يجب أن يقدم هذا القسم مخططاً عاماً لبرنامج الرصد وأن يرفق خطط الالتزام البيئي والاجتماعي/الإدارة البيئية والاجتماعية، بالإضافة إلى خطة عمل إعادة التوطين أو خطة إشراك أصحاب المصلحة أو غير ذلك من الوثائق ذات الصلة. ويجب على المقترض تسليط الضوء على أي أحداث/ حوادث / فعاليات/ تغييرات محددة في جدول المشروع أو المشروع ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار. ومن الضروري إتاحة رابط للوثائق البيئية والاجتماعية، إذا كان ذلك متاحاً على شبكة الإنترنت، حتى يتمكن القائم بأعمال الرصد المحتمل من فهم مدى تعقيد المهمة.

• **تخطيط زيارة الرصد:** تقديم المعلمات/المحددات المقترحة (الجدول الزمني، والاجتماعات المقترحة، والمواقع، وأي خدمات لوجستية معقدة خاصة بالسفريات، وما إلى ذلك)

• قائمة الوثائق الأولية التي يتعين استعراضها والبيانات التي ستتاح.

• **الجدول الزمني:** بالنسبة لرحلات الرصد المنفردة، والتوقيت المفضل، ومدة الزيارة. وبالنسبة لمهام الرصد الأطول من حيث المدة الزمنية والتي تتضمن رحلات متعددة: التوقيت المفضل للزيارة الأولى، وتقدير تواتر الزيارات خلال كل مرحلة (على سبيل المثال، زيارات ربع سنوية أثناء أعمال الإنشاءات، وزيارات سنوية أثناء التشغيل، وزيادة معدلات التواتر خلال المراحل الحساسة (...))، والمدة المتوقعة لكل زيارة، توقع الاجتماعات المبدئية والمغلقة لوحدة تنفيذ المشروع/ المقترض، حسب الاقتضاء.

• **نطاق النقاش مع أصحاب المصلحة:** الإحاطة بالسياق، ومواقع المجتمعات المحلية التي ستتم زيارتها (في حالة وجود مشروع واسع النطاق، ويتم التأكيد من قبل القائم بأعمال الرصد على الأرقام والمواقع المقترحة)، والحصول على معلومات مرجعية بشأن المسائل والآثار الرئيسية التي قد تثار (ما يمكن أن يؤثر على اختيار الأخصائي الأكثر ملاءمة للقيام بالمهمة).

• المنهجية الواجب استخدامها، أو مطالبة خبير/ شركة متخصصة في أعمال الرصد باقتراح المنهجية.

• أي متطلبات تخص التكنولوجيا وأي مواصفات لشكل ومحتوى المخرجات المطلوبة في تقرير الرصد حتى يتمكن المقترض من الوصول إلى المعلومات وتحليلها للاستخدام الخاص به و/أو لإعداد التقارير

ج- إعداد التقارير/ المخرجات

إيضاح محور تركيز/ غرض التقارير، وكيفية عرض/ تقييم النتائج، وكيفية عرض النتائج والتوصيات، مع اقتراح تغييرات على خطة الالتزام البيئي والاجتماعي، عند الاقتضاء؛ وإدخال تحديثات على خطة إشراك أصحاب المصلحة، وما إلى ذلك. ومن الضروري إرسال التقارير إلى المقترض والبنك الدولي في الوقت نفسه لإبداء الرأي بشأن أي أخطاء أو انحرافات. ويتيح ذلك للبنك الاطلاع على التوصيات الأولية والمستقلة. ولضمان الاستقلالية والمصادقية، ينبغي الأخذ بالنتائج والتوصيات المقدمة من الغير والمستندة إلى أدلة وشواهد، ما لم تكن هناك معلومات غير دقيقة وأخطاء وانحرافات تستند إليها هذه النتائج والتوصيات. وعلى المقترض إحاطة البنك بملاحظاته على القائم بأعمال الرصد فيما يتعلق بالتقرير. وفي المشروعات المثيرة للجدل أو المعقدة، يجوز تعميم مسودة التقرير على الجمهور لتحقيق أقصى قدر من الشفافية وبناء الثقة. وينبغي إيضاح اللغة المتوقعة لإعداد التقارير والجمهور المستهدف.

د- المؤهلات

يجب أن تتضمن المهام والاختصاصات ما يلي:

• **الخبرة اللازمة:** الحد الأدنى من عدد من الخبراء أو عدد محدد منهم، ومجالات التخصص التي يتعين تغطيتها حسب مسائل ومشكلات نطاق العمل المتفق عليه. وقد يشمل ذلك: إدارة المشروع والمتخصصين في المسائل البيئية أو الاجتماعية، والشعوب الأصلية، والصحة العامة، والتنوع البيولوجي، وإعادة التوطين، والصحة والسلامة، وشؤون العمل، والاتصالات ومشاركة أصحاب المصلحة، وبناء القدرات.

• المستوى المتوقع للخبرات العملية، على سبيل المثال، أنواع الدرجات أو الشهادات العلمية (على سبيل المثال، تخصصات البيئية، والشؤون الاجتماعية، والهندسة)، والمزيج المقبول لمستوى التعليم وسنوات الخبرة.

• دراية/ معرفة بالمعايير الدولية ومعايير البنك الدولي، والسياق المحلي، وقطاع المشروع، واللوائح المعمول بها

- المهارات اللغوية المطلوبة، والتأكيد على أن المتعاقد/المقاول سيدعم تهيئة الترتيبات اللوجستية على المستوى المحلي، مثل الاجتماعات، وتحديد الطرف الذي سيقدم خدمات الترجمة على نحو واضح، وما إلى ذلك.
- طلب تقديم السير الذاتية لجميع الموظفين الرئيسيين وبيان خبرة المؤسسة المعنية وبيانات المؤهلات والاعتماد. وكل هذا مطلوب للتأكيد للبنك الدولي أن هؤلاء الخبراء/الأخصائيين مناسبون لنطاق العمل المطلوب.
- بمجرد الموافقة على القائم بأعمال الرصد، يجب عدم استبدال الموظفين من دون إذن، وينبغي أن يتمتع البدلاء بخبرة مماثلة.

ه- شروط الأهلية/الاستقلالية

على سبيل المثال (أ) عدم وجود عقود قائمة مع مقاولي المقترض (المتعاقدين معه) بشأن المشروع، و(ب) عدم المشاركة في المراحل السابقة للمشروع أو في تصميم البرامج البيئية أو الاجتماعية المرتبطة بالمشروع. وكلما كان المشروع أكثر تعقيدًا وأكثر إثارة للجدل والخلاف، زادت شروط الأهلية والاستقلالية.

و- مدة العقد والحد الأدنى من الالتزام

الحد الأدنى و/ أو الأقصى المتوقع لمدة العقد حسب المعمول به والحد الأدنى من الالتزام المتوقع من جهة تقديم خدمات الرصد من قبل الغير.

ز- التكاليف المستبعدة

خدمات الدعم اللوجستي، والسفر والإقامة التي سيقدمها المقترض والتي ينبغي عدم إدراجها ضمن تقدير التكلفة.

ح- الإفصاح عن تضارب المصالح

أي ترتيبات سابقة أو حالية تمنع الغير من تقديم المشورة بصورة مستقلة عن المقترض والمشروع.

ط- السرية والمعلومات التي تمثل حق ملكية

أي ترتيبات محددة خاصة بالتقارير أو المخرجات تكون ذات طبيعة سرية أو تمثل حقوق ملكية للمقترض.

ي- صيغة العروض

من الضروري أن تحدد المهام والاختصاصات كيفية تحديد تقدير التكلفة للقيام بمهمة الرصد: حسب المهمة والمهمة الفرعية وعدد الأشخاص والأجر اليومي و/أو المبلغ المقطوع. وفي حالة عدم تحديد المهام الواردة في المهام والاختصاصات بصورة تامة، يتم إيضاح كيفية التعامل مع هذه المهام وفق الموازنة المالية.